الاستبداد السياسي في الأنظمة العربية وحدود الديمقراطية المفقودة

أ.م.د. نغم نذير شكر

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

https://doi.org/10.61353/ma.0080125

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١/٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٢/٥ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

في ظل ضعف التنظيمات السياسية الوسطية والنمط الأبوي للحكم ، تبقى مجتمعات الدول النامية مجرد رعايا لا تشارك بشكل حقيقي في العملية السياسية ، ولاسيما ، من مثل ممارسة السلطة من منطلق شخصنة الدولة لا المؤسساتية ، وذلك ما لا يمكّن عوام الناس من التنبؤ بماهية القرارات المتخذة ، فيصير أساس موقفهم من النخبة السياسية هو اللامبالاة والسلبية في ظل انتهاج هذه النخبة سياسة مبدأ (فرق تسد) في التعامل مع مختلف القوى السياسية وانتماءاتها الثقافية ، وكذلك تحكم اعتبارات الولاء الشخصي والاقتراب المكاني والزماني من الحكم لتكون قاعدة لممارسة التأثير السياسي.

In light of the weakness of the moderate political organizations and the patriarchal style of governance, the societies of the developing countries remain mere subjects who do not really participate in the political process, especially, such as exercising power from the standpoint of the personalization of the state, not the institutional one, and this is what enables the common people to predict the nature of the decisions taken, so it becomes the basis of their position Among the political elite is indifference and negativity in light of this elite's adoption of a policy (divide and rule) in dealing with various political forces and their cultural affiliations, as well as governing considerations of personal loyalty and spatial and temporal proximity to governance as a basis for exercising political influence.

الكلمات المفتاحية: الاستبداد السياسي، الأنظمة العربية، الديمقراطية المفقودة.

المقدمة

ابتداءً نقول إن بحث قضية الاستبداد وحكم الغلبة في الواقع العربي يكتسب أهمية من حقيقة أساسية مؤداها إن منطق الحياة لم يعد يقبل استمرار صيغة توفيقية مفتعلة لواجهة ديمقراطية ترتكز على شكل من المؤسسات العصرية المطعمة ببعض حقوق الإنسان ، والمرتكزة في الوقت نفسه على جذر استبدادي في صورته الاصلية . فقد تكون هناك حاجة ماسة في هذا الاطار لطرح نوع من الاستدراك بشأن قضية الاستبداد في العالم العربي ومن ذلك على سبيل المثال ، ان الاستبداد ليس حالة عربية محضة بالمعنى الطبيعي الذي يقضي على استثناء الذهنية العربية من دورات التطور الديمقراطي ، بالعكس فإن الاستبداد مفروض تحت وطأة شروط وظروف قابلة للتغيير إذا ما توفرت قوة الدفع المناسبة.

مشكلة البحث:

هناك خلل في الواقع العربي يتجسد في ضعف القيادات السياسية المدربة على أيسر واجبات الحكم التي تقدم رجل الدولة على رجل السلطة ، وترجح الابداع السياسي على التقليد والتبعية للاخر ليس لأننا نعاني من ضعف أو انعدام ثقافة ديمقراطية راسخة فقط ، وانما من ضعف وجود مجتمع مدني يأخذ زمام المبادرة من المجتمع الأهلي الذي لا يزال يهيمن على حياتنا العربية متمثلاً بالطائفية والعشائرية والجهوية على حساب (الكتلة النهضوية) المتمثلة بالتكنوقراط من شرائح المهنيين والفنيين والمثقفين المستنيرين والذين لم يمارسوا دورهم بشكل صحيح في العملية السياسية.

أهمية البحث:

إن أهم مستحقات الحياة الديمقراطية في أي بلد عربي اليوم ، تكمن في انماء مجتمع مدني يتسم بالحيوية أو قادر على التأثير في مجريات الأحداث السياسية ، و إن التفاعل الايجابي للأحزاب السياسية مع مقتضيات التحول الديمقراطي يساعد على النقلة الديمقراطية غير المنقوصة التي يتطلع اليها وينشدها العرب جميعاً.

فرضية البحث :

إن سر التقدم والنهضة والرفاه الذي حققته البلدان الأوربية وغيرها من البلدان المتقدمة انما يكمن جزء كبير منه في ظهور وتطور المجتمع المدني على يد أبناء الطبقة الوسطى المستنيرة، وهذا لم يحصل عندنا

حتى الآن، لأن الدولة عندهم نشأت من تحت من رحم المجتمع المدني ومن صنع الطبقة البرجوازية ، في حين ظهرت الدولة عندنا كياناً فوقياً اصطناعياً ، لذلك لم تستقر أركانه ولن تستقر ، ما لم ينشأ عندنا مجتمع مدني متكامل يقوم على الترابط الوظيفي والتمايز البنيوي ، بفواعل اجتماعية (تكنوقراطية)وطنية تأخذ على عاتقها بناء دولة حديثة متكاملة الاركان والبنيان].

منهجية البحث :

لقد استخدم منهج تحليل النظمي لدراسة منظومة الأزمة السياسية وكيفية اتخاذ القرار بشأنها وتحديداً ما المدخلات لصناعة القرار للوصول للمخرجات باستخدام المدخلات المتاحة.

المبحث الأول

واقع الاستبداد السياسي بين الدولة والمجتمع

على الرغم من أن الاستبداد السياسي نوع من الحكم الفاسد الذي يجهض الأمم دون تحقيق الدول لاهدافها ووظائفها ، ويدمر انجازات المجتمعات ويخلق حالة من السلبية ، إلا أن تلك الآثار السلبية للاستبداد ليست واحدة في جميع الحالات ، فحينما تكون للاستبداد آثار سلبية في غاية الخطورة، واحياناً أخرى تكون آثارا اقل، أو تكون هامشية تؤثر فقط في الدولة ومؤسساتها والفئات المرتبطة بها، و لا تؤثر كثيراً في المجتمع ، ويتوقف هذا التنوع والاختلاف في التأثير على عامل أساسي هو طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع من حيث عنصرين أساسيين هما :-

أ) مدى تدخل الدولة وتغلغلها في المجتمع .

ب) ميزان القوى بين الدولة والمجتمع أي أيهما أقوى من الآخر وأيهما الاضعف[١].

وعليه، إن عملية بناء الدولة المدنية في التأطر النظري ، وفي التجربة العملية التأريخية تستدعي الاتكاء على التفسيرات المعروفة عند المهتمين بنشأة الدولة المدنية ، ألا وهي نظرية العقد الاجتماعي دون التفسيرات الاخرى مثل (نظرية القوة – نظرية الاسرة – النظرية الدينية ...الخ)، كما تستلزم استحضار عناصر او مقومات البناء لكل دولة المتمثلة ب (الشعب – الاقليم – حكومة ذات سيادة – اعتراف دولي) . إذ تتسم المواثيق التأسسية التعاقدية التي تشكل جوهر مرحلة الديمقراطية التوافقية بعدد من السمات الرئيسة التي تدشن مرحلة تأسيسية على قاعدة الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة التي تتجلى في

شمولية كل القوى أو اللاعبين السياسيين الفاعلين على الساحة ، والتضمينية للقضايا المركزية والجوهرية ، فضلاً عن صفة التمثيلية[٢].

وتواجه كل الدول العربية تحديات داخلية تتعلّق بالأمن الغذائي والبطالة والامية وانتشار ظاهرة العنف والارهاب ، كل هذه التحديات لايمكن حلها بشكل منفرد ، وما نشهده من الاضطرابات في الدول العربية سببه عدم التعاون العربي المشترك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، فخسرت الأمة مليارات الدولارات وأسهمت في التدخل الخارجي والحروب الطائفية والعرقية . إن العدالة الاجتماعية توحد النسيج الاجتماعي، ودولة الرفاه تحقق الاستقرار ، ولكن الجوع والبطالة تدفع للتطرف ،إن دول النظام الاقليمي العربي تملك رأس المال واليد العاملة والمهارات اللازمة وفي حالة الاعتماد المتبادل بينها يمكن ان تتخلص من تحدياتها الداخلية بالارادة السياسية والتعاون والعمل المشترك، لأن الأمن القومي العربي متداخل بين هذه الدول[٣].

وكانت الدولة على مر التأريخ العربي الاسلامي تقوم بأربعة وظائف هي :

١) الحماية الخارجية من الاعتداء الأجنبي عبر تأمين الثغور والحدود.

٢) تحقيق الأمن الداخلي وحماية الانسان من الاعتداء من قبل أي طرف من أطراف المجتمع .

٣) الفصل في المنازعات وحفظ الحقوق وتحقيق العدل من خلال مؤسسة القضاء وولاية المظالم.

٤) حماية الفقير والضعيف من خلال عمليات إعادة توزيع الثروة في دواوين الخراج والارزاق والزكاة . أما الوظائف الاجتماعية والتعليمية والصحية والزراعية والثقافية ، فقد كان يقوم بها المجتمع من خلال المؤسسات التي تنشأ بمبادرات اجتماعية ، لذلك لم يكن لفساد الدولة واستبدادها الاثر نفسه القائم في عالم اليوم ، مع الاخذ بالاعتبار علاقة التبعية للخارج بالاستبداد السياسي الداخلي ، فكلما زادت التبعية للأجنبي تصاعد الاستبداد السياسي الداخلي ، فممارسة الضغوط الخارجية على الدول العربية واذلال نخبها السياسية سيؤدي الى تصاعد في استخدام القوة ضد المواطن مع تغطية ذلك بشعارات كالحرب على الإرهاب ومقاومة التعصب الديني وضمان إجماع الأمة [٤].

إن النظام العربي بحاجة لاستراتيجية للخروج من المأزق العربي الراهن الذي كان أحد المآلات التي افرزها الاستهداف / التآمر الغربي دون ان يعني هذا بالضرورة تبني نظرية المؤامرة كنهج تأريخي وحيد لفهم الأحداث أو نفي مسؤولية العرب أنفسهم عما آلت اليه الامور ، وبالرغم من ذلك ، فما زال العقل الباطن الغربي يتذكر أن الحضارة العربـ ـ اسلامية قد استطاعت خلال سبعة أو ثمانية عقود فقط ان تتمدد في العالم من

الهند شرقاً حتى اسبانيا غرباً ، ومن القوقاز شمالاً حتى أواسط وغرب افريقيا جنوباً في الوقت الذي احتاجت فيه الحضارة الغربية الى عدة قرون حتى تتمدد مؤقتاً في الحواضر العربية ، بمعنى ان الغرب سعى بشكل خشن تارة وناعم تارة اخرى الى الحيلولة دون قيام تكتل عربي ناهض ومتقدم ، وعلى العكس من ذلك لم يجد الغرب غضاضة في أن يسمح بل يساعد على النهوض الاقتصادي والتكنولوجي لعديد من دول شرق آسيا ولو من خلال قاطرة القطاع الخارجي والعابر للحدود، لأن القوى الاسيوية الجديدة لاتضاهي العرب في مخزونهم الاستراتيجي من الطاقة أو تحكمه في شرايين الملاحة العالمية ، والأهم أنها لا تثير محاولة بشأن خصوصيتها الدينية بمعنى ان الاستهداف الغربي هو التفسير / التحدي الوحيد للحالة العربية لكنه يمثل جانباً منه لايجوز التهوين منه بقدر مالايسوغ التهويل فيه(٥) .

أعادت النظم السياسية في الوطن العربي خاصة ودول عالم الجنوب عامة ، انتاج الاستبداد في صور مختلفة لتتناسب مع طبيعة وضعها الدولي والقوى والمؤسسات التي تؤثر فيها ، بل ان عملية تحقيق التنمية والتغيير من أعلى مثلت استمراراً لتقاليد الاستبداد والاعتماد على الخارج عبر المعونات الخارجية والخضوع لمؤسسات الاقراض الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والقيام بعمليات الاصلاح الهيكلي تحت تأثير ضغط كلا المؤسستين للقضاء على القطاع العام واحلال القطاع الخارجي محلهُ بعمليات غير مدروسة ومتعجلة لإرضاء أطراف خارجية، لتؤدي الى حالة معقدة من الاستبداد والاستعباد في المجتمع سواء مارستها الدولة أم الفئات المرتبطة بها ، لتعبر عن حالة استبدادية تستجمع القوى في يدها وتسعى لتفليس المجتمع وافقاده قواه والقضاء على خصوصياته وتعدده وتنوعه وامكانياته ، من أجل ايجاد سلطة مركزية تصبح بدورها سهلة التحريك وقابلة للتحكم بها من قبل القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة(٦).

يعود هنا موضوع (سؤال الدولة) ليتصدر الواجهة الفكرية والسياسية على منبر الحوار الاكاديمي والسياسي ، بعد تعرض اي مجتمع من المجتمعات الى ارتدادات وانعكاسات لأحداث جيو سياسية فيها ، وفي عملية مراجعة فكرية متسارعة لأزمة تلك الدول القائمة او الناشئة ، على سبيل المثال عودة السؤال الى المنتديات الفكرية العربية بعد احداث الحراك الشعبي العام ٢٠١١ ، تلك الاحداث التي أسهمت بشكل أو آخر في إضعاف الدولة وتقوية الفواعل الاخرى ، سواء في محاولة لصناعة دولة جديدة أم غير تقليدية ، وبالتالي صعود حالة العنف متغير مهم في سياق الدولة ، وبعد عدم احتكار الدولة لمشهد القوة وانهاء احتكار الدولة لمشهد القوة وانهاء احتكارها من قبل "الدولة الوستفالية" *(٧)

لتتحول هذه الميزة المنفردة الى فواعل اخرين قد تؤدي بشكل أو آخر الى ظهور ما يمكن أن نسميه بانتقام الدولة في محاولة لرسم مسارات جديدة تحاكي صناعة متغيرات وولاءات دولاتية جديدة خلاف منطق التأريخ والجغرافية . وعلى وجه الخصوص كما يقول "هنري كيسنجر" (في اي حقبة غليان عام ، يكون البلد الذي يحافظ على سلطته الداخلية في وضع يمكنه من استغلال الفوضى في الدول المجاورة وتوظيفها لخدمة أغراض دولية أكبر[٨].

ومن هنا يمكننا التأكيد أن الديمقراطية مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تمارسه وتؤثر في المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه لكون الديمقراطية منهجاً وعملية سياسية وليس عقيدة مثل غيرها من العقائد ، وتتأثر الممارسة الديمقراطية بعقائد المجتمعات التي يتم فيها وتراعي ثوابتها تعبيراً عن اختيارات الجماعة التي تمارسها . والتحول من الاستبداد الى الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ليس مجرد مسألة فنية ادارية انما قضية إرادة سياسية تؤسس على التوافق السياسي والمصالحات التأريخية بين القوى التي تنشد التغيير من ناحية وبينها وبين السلطة الحاكمة من ناحية اخرى، كما تتطلب مقاربات جادة لإزالة أوجه التعارض المحتمل بين ثوابت المجتمعات وثوابت الديمقراطية فبدون ذلك يستحيل ان يتم الانتقال الى الديمقراطية مهما كانت المبررات الفعلية للانتقال قوية وملحة وحتى لو تم انتقال قسري دون توافق حقيقي فإن عملية التحول الديمقراطي لن تستقر ما لم يؤسس النظام السياسي على حد أدنى من القواسم المشتركة التي تجعل من التجمع البشري مجتمعاً بالمعنى العلمي يربط بين جماعاته أكثر مما يربط اي جماعة منها بمجتمع آخر ، الأمر الذي يوحد مصيرها المشترك في الحاضر والمستقبل ويجعل منها جماعة سياسية واحدة في إطار التنوع[٩].

المبحث الثاني

الديمقراطية التفاعلية وأزمة أنظمة الحكم

يرى "اندرياس فيمر" (استاذ علم الاجتماع والفلسفة السياسية بجامعة كولومبيا) أن المؤسسات الوسطية بين الدولة والمجتمع ، تعد من أهم وسائل تحقيق الاندماج القومي وبناء الامة، فالجمعيات التطوعية والخيرية ومؤسسات المجتمع المدني والروابط المهنية تخلق قنوات للتفاعل بين الافراد، وتعزز الشعور بالمواطنة بسبب انتماء الافراد لكيانات مؤسسية يمكنها استيعاب مطالبهم والتعبير عنها للتأثير في عملية صنع القرار. ويقارن الكاتب بين خبرات الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر وأواخر القرن العشرين ، اذ فسر الكاتب الانقسامات في بلجيكا بهيمنة الناطقين بالفرنسية على مؤسسات الدولة ومنع تشكيل مؤسسات المجتمع

المدني واعتبارها قوى تمرد تهدد الاستقرار الى جانب حدوث انقسامات مجتمعية أثرت على عملية بناء الامة بالمقارنة بسويسرا التي اعتمدت على مؤسسات المجتمع المدني في بناء شبكات للتفاعل بين الجماعات المختلفة لتعزيز التضامن الاجتماعي(١٠).

وعليه ، فالنموذج المقترح هو امكانية تفاعل المواطنين الأحرار الذين ينتجون نظاماً ديمقراطياً يتسم بآلية الاقتراع وتقسيم السلطات، ووجود مصالح جماعية، ويتشكل وضغط الرأي العام في بيئة تمثل مطالب اولئك المواطنين لغرض تحديد معالم السياسة العامة الصادرة من قبل النظام الديمقراطي ومن ثم فإن النموذج الديمقراطي التفاعلي يقضي بدوره بتفاعل السلطات (النظام السياسي) بالاستجابة لتلك المطالب لتحويلها الى تشريعات وقوانين تمثل دسترة وشرعنة لفعل مجتمع المواطنين الأحرار الفاعلين ، وعليه يكون الحكم يمر بالسلطة بعده أداة بيد المواطن، ومن أجله وبسببه تشكلت ومارست فعلها ، وينتظر المواطنون الفاعلون نتيجة تلك التشريعات والنصوص القانونية، إن كانت تلائم ما تمنوه ، فان لم يحقق مطالبهم ، عادوا به وردوه الى سلطتهم لغرض تحقيق الانسجام من جديد وهذا فحوى التفاعل (١١)

وعليه يجب أن يستند الحكم على الأسس الآتية للخروج من أزمته:-

أولاً : وضع وتنفيذ خطط وبرامج ناجزة من أجل إعادة بناء اجهزة الدولة ومؤسساتها شريطة أن يستند ذلك الى عقد اجتماعي جديد يقود على أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، واحترام حقوق الانسان وتطبيق العدالة الانتقالية ، وحل جميع التنظيمات المسلحة مع ادماج بعض عناصرها في الجيش الوطني والأجهزة الأمنية وفق شروط وترتيبات معينة . ويجب ان تكون الاولوية لإعادة بناء الجيش الوطني والأجهزة الأمنية على أسس وطنية احترافية ، بما يسمح بإعادة الاعتبار لهيبة الدولة وتمكينها من بسط سيطرتها على اقليمها وتأمين السلام.

ثانياً : وضع وتنفيذ برامج جادة لإعادة إعمار ما دمرته الحروب سواء على مستوى البنى والمرافق التحتية او مساكن المواطنين او قطاع التعليم او قطاع الرعاية الصحية، وهذا يتطلب انشاء مؤسسات وطنية فعالة تتولى مسؤولية إعادة الاعمار من ناحية وتوفير الدعم المالي اللازم لتمويل هذه العملية او الاثنين معاً من ناحية أخرى . وهذه العملية سوف تسمح بإعادة النازحين والمهجرين الى مدنهم.

ثالثاً : التحرك بفاعلية على طريق تعزيز الحوكمة والحكم الرشيد في العالم العربي ، خاصة فيما يتعلق بتعزيز المشاركة السياسية ومحاربة الفساد وتوفير ضمانات احترام حقوق الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية ، إذ

تؤكد الخبرات المقارِنة ان ممارسات الاستبداد والفساد وغياب العدالة الاجتماعية تخلق بيئات ملائمة لظهور الفاعلين المسلحين وتمددهم من الدول الاخرى(١٢).

وبذلك يمثل الحرمان الاجتماعي في المجتمع والوضع الاقتصادي الهش ، أحد المداخل المهمة في إحياء الفكر المتطرف، وإضعاف الأمن المجتمعي للدولة، ولاسيما اذا كان البلد يمتلك ثروات هائلة لا توزع بشكل عادل بين المواطنين ، وبسبب خيبة المواطن من الدولة نتيجة عدم توفيرها حدا معقولاً للعيش بكرامة فإنه يلجأ للبحث عن هويات أو مؤسسات فرعية توفر لهُ الحماية ، هذا ما أوجد الاضطرابات النفسية وشيوع الكراهية وحالة انعدام الثقة السياسية بالنظام ، ما يترتب على ذلك حالة من عدم الانتماء للوطن ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية الذي يولد شعوراً بالانتقام وهو ماقد يستغله بعض المغرضين تحت حجة قدرتهم على تحسين وضعه الاقتصادي دون النظر الى اعتبارات أخرى ، فالجماعات الارهابية المتطرفة تجد في العاطلين والمحرومين أحسن زبائنهم ، اذ يوظفونهم في الارهاب ، فإذا أضاف قادة التطرف الى ذلك الخطاب الديني المظلل الوعد في الاخرة بالنعيم المقيم أصبحت خطوط الاستجابة من اولئك البؤساء أوفر منها عند الذين لايعانون من البؤس والحرمان الذي تسببه السياسات الاقتصادية الخاطئة(١٣).

وعليه ، يتبين أن العولمة والثقافة ، موضوع مفعم بالحيوية ، وهو موضوع العصر الذي يعالج الصيغ الجديدة للعولمة ، تلك الصيغ التي ينبغي أن تتفاعل مع الصيغ الجديدة للثقافة الجماهيرية العالمية سواء منها التي تعيش داخل الحدود القومية للدول أم تلك التي تعيش في وضع التنقل العابرة للحدود ، رغم أن كل هذه الصيغ الثقافية تظل من زاوية التكنلوجيا ورأس المال والعمالة المتقدمة ، متمركزة في الغرب ، لذلك فإن القاء نظرة عمومية على العولمة قد يعكس المزج الكوني للثقافات وتحجب الاختلاف على النطاق المحلي والاقليمي والقومي فالتجانس لن يكون أبداً كاملاً ، ويتطلب الامر احياناً الاعتراف بالاختلافات واستيعابها داخل الاطار الأكثر اتساعاً لما بعد التصور الغربي الامبريالي للعالم(١٤).

وعليه، تعد ثلاثية الأمن والسلام والتنمية مرتكزاً اساسياً لمسارات تحقيق السلام الشامل في دول الصراعات ، إذ تلبي هذه المداخل الاحتياجات الاساسية للمجتمعات، خاصة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب في تفجر الصراع بالتوازي مع بناء القدرات البشرية، وإعادة هيكلة المؤسسات وتخصيص الموارد لأغراض التنمية بالتوازي مع عمليات بناء السلام والحوار بين الفرقاء و الاطراف المنخرطة في الصراعات. ومن آليات احتواء الصراعات الداخلية قبل تفاقمها ، التدخل السريع لاستعادة التوازن في توزيع الموارد

والاستجابة للمظلوميات الاجتماعية والاقتصادية ومواجهة الماضي وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين قدرة المؤسسات على الاستجابة عبر اللامركزية وتفويض السلطة للمستويات المحلية والاعتماد على آليات التشارك في السلطة(١٥).

وهنا تظهر أزمة جديدة متمثلة في "ازمة الدافعية" التي تتلخص في إضعاف دافعية الناس للمشاركة مشاركة فاعلة في النظام على أي وجه من الوجوه . ومن أسبابها تنامي قوة الدولة البيروقراطية الذي يؤدي الى إضعاف امكانية المشاركة المثمرة في عملية اتخاذ القرار عبر المؤسسات الديمقراطية كالاحزاب او الانتخابات، ومن أسبابها عدم ايمان المواطنين بنموذج الحكم أو عدم الوعي عنه من جانب ومن جانب آخر فشل النظام السياسي في تلبية مطالب المواطنين ويزداد سوءاً حينما يواكب المواطن نفسه أكثر من تجربة ديمقراطية ويكون الفشل أو العجز هو حليفها ، فذلك يقود كنتيجة مقبولة في أعظم الحالات الى صنع نوع من النفور واللامبالاة بالعملية السياسية بل النظام وبمختلف نماذجه ، ومن أهم اعراض هذه الازمة الحركات الطلابية والنقابية وبعض النصوص الفلسفية والفكرية التي تنظر باتجاه فشل النظام الديمقراطي وضرورة استبداله، وعليه كان نموذج الديمقراطية التفاعلية نموذج محاولة ايضاً للقضاء على امكانية حدوث أزمة دافعية عبر مشاركة المواطنين الفعالة(١٦).

لذلك تتم مقاربة مفهوم الديمقراطية باعتبارها نموذج حكم ومنهجاً لإدارة أوجه الاختلاف في ضوء التأكيد على اعتبارين جوهريين هما:-

أولهما : إن نظام الحكم الديمقراطي له معالم واضحة وحدود فاصلة عن غيره من نظم الحكم ، فالديمقراطية ليست لفظاً يمكن اطلاقه على أي فعل أو فكرة نريد تحسينها ، فلابد من تحديد المبادئ والمؤسسات والآليات والضمانات العامة المشتركة للممارسة الديمقراطية .

ثانيهما: تحديد الثوابت وهي بالنسبة للمجتمعات العربية الدين الاسلامي و الانتماء العربي في اطار التنوع الثقافي والديني والمذهبي ، وتنقية ثقافتنا من شوائب الاستبداد والتعرف على القيم الايجابية والمصالح المشروعة لشعوبنا(١٧).

المبحث الثالث

تفكيك منظومة الوعي وتحديد ممكناتها

إن المعرفة قد مكنت الفرد من وعيه تجاه ذاته وخصائصه والتعرف على بناء حضارته ، ولكن الاخطر ، من ذلك هو وعي الفرد تجاه الآخر وآلية التعامل معه وهو وعي قد ينتج الانانية (الانا) تجاه الاخر ، وهذا يبدو واضحاً كيف أن الحروب ساهمت في تدمير الآخر وربما نفيه ، ومن ثم فإن منظومة الوعي تقوم اساساً على تفكيك الاجزاء المترابطة للوصول الى خط اللانهاية ، وهذا يعتمد على مدى الادراك الذي يتمتع به الفرد ، ولكن الأمر مسحوب على الهوية لأنها تمثل خط لانهاية من إدراك الفرد تجاه هويته تارة ، وهوية الآخر تارة اخرى ، ولهذا تتقاطع منظومة الوعي مع منظومة الهوية في خط اللانهاية ، ولهذا فإن الوعي يساوي الهوية[١٨].

وعليه، نحن الآن في حاجة ماسة الى أن نركز على المرحلة المقبلة ، المرحلة التي قد يمكن خلالها الاشتغال على مفاهيم التحرر وليس بالضرورة بالمعنى السياسي وحده ، فهناك ايضاً التحرر من الاضطهاد في اشكاله كافة ، سياسياً كان أو اجتماعياً – ولاسيما بالنسبة الى المثقف – داخل اطار العلاقات العائلية والاجتماعية . ففي المستقبل ، لن يعود ثمة تقدم اجتماعي يسير بالتوازي مع التقدم السياسي ، اليوم مع عولمة الأفكار ، لم يعد ممكناً وجود تقدم اجتماعي يسير ويتحقق من دون ديمقراطية ، كذلك ، فإن الديمقراطية دون تقدم اجتماعي مرفوضة[١٩] .

وعليه، فالادارة الجماعية هي الضمانة الاساسية لاستمرار المؤسسات ، وبخاصة مؤسسة الدولة وان زال القيمون عليها . لكن تحققها العيني بحاجة الى تجسيد ، بحاجة لمن يقوم مقامها في الفعل "فالدولة كدولة تتمتع بسلطة طبيعية على نفسها ، ولكنها في الممارسات اليومية لهذه السلطة تحتاج الى تسليمها الى افراد أو جملة أفراد يقومون بها بضرورات اجرائية محصنة ، وليس من الممكن اجتماعياً تجاوز هذه الضرورات واذا أمكن تجاوزها بطلت الحاجة الى الحاكم . وكما يقول المفكر "ناصيف نصّار" "ان العقل السياسي يستوجب التعقل المعرفي ، لكن من متطلبات الحكم الدراية والمراس بمختلف ضروب العلم ، فالسياسي بحاجة الى كل ما يمت ل "علوم الدولة" بصلة فقد نادى " سقراط افلاطون " ان حكّموُا عليكم الفلاسفة ، او فليتعلم الحكام الفلسفة ، والفلسفة عنده ليست إلا الكل في الكل ، وللأمر ما يُبرره حقيقة[٢٠].

فإن الوعي يرتبط بالهوية بأي شكل من الأشكال، والوعي هو منطلق الحضارة والثقافة ، ويمثل الوعي منطلق الهوية وأساس تكوينها ، وهو ينتج الهوية ويندرج في بنيتها ويصبح آلية من آليات الانتاج فيها ، والوعي يحمل في طياته بعداً انطولوجياً لأن الذات المدركة والواعية هي ذات موجودة وفق فلسفة "ديكارت" (أنا أفكر اذاً أنا موجود) والفكر يستخدم العقل ، بمعنى أن الفرد يعيش حالة الادراك والوعي ، ولكن هذا البعد الانطولوجي قد يبدو مشتتاً ، ليس السبب مضمون الهوية التي يحملها الفرد ، بل أن التلاقح الثقافي مع هوية العولمة جعلت من الفرد العربي يعيش حالة من الاهتزاز والعيش بحالتين في آنٍ واحد(٢١).

ومن الضرورة أن تقوم الدول العربية في إطار جهد جماعي بإعادة ترتيب المخاطر والتحديات وتضع أولويات المواجهة بما يحافظ على سيادة واستقلال الأمة وحماية شعوبها وصيانة مصالحها ، على أن يتم وضع رؤية عربية لفرز وتصنيف القضايا المحيطة بالمنطقة والأكثر تأثيراً على الدول العربية وأمنها ومن ثم تحديد طرق التعامل مع الدول الاقليمية التي لها أجندات وتخطط لإشاعة عدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط ، ومن الضروري أن تكون قضايا مكافحة الإرهاب وملء الفراغ الاستراتيجي والتوازن العسكري لها أهمية قصوى في النظام العربي ، إذ لاتنمية أو تقدم دون حماية المكتسبات وفرض الأمن ودرء المهددات والمخاطر وتحصين المجتمعات ووجود توازن في موازين القوى الاقليمية(٢٢).

لذلك فإن ظاهرة الارهاب المعاصر مرتبطة كل الارتباط بتصارع الدول والحضارات في ظل العولمة المتنامية . وهي ذات عناصر سياسية وعسكرية ونفسية ، ولكنها قبل أي شيء آخر تتصل بالقيم التي يعبر الافراد والجماعات بها عن ذاتهم وكيانهم في ظل الضغط الاعلامي والثقافي الدائم عليهم من جانب مايسمى "السوق العالمية الشاملة" وما الرغبة في التفجير والقتل سوى شرط ضروري ولكن غير كافٍ لوجود الارهاب كظاهرة . إن الحضارة الصناعية والتقنية المعاصرة ترمي بعد أن باتت شاملة الى توحيد نمط عيش الناس في الأرض الى جعله شمولياً، هذا الهدف التوليتاري ـ الارهابي في جوهره ، تعمل ـ لاجل تحقيقه ـ ثقافة الاستهلاك المستخدمة لإمكانات التكنولوجيا المتوفرة بغزارة ، لنشر معايير ومقاييس وانماط سلوك معينة في كل ارجاء العالم ، وفي الوقت نفسه تتجه هذه الثقافة وجهة الاستهلاك المادي وتفتقر الى المعارف الانسانية والى القيم الخلقية الروحية، وتلغي عملية الابداع في حياة المجتمع ، وتدعو الى العنف والتلاعب بالوعي الاجتماعي . وان العولمة تعمل على ازالة التنوع في الثقافات والاستعاضة عن الاصالة التي تميز ثقافة كل شعب من الشعوب وتمنحه هويته بتوحيد قسري للثقافات، يجعل من الانسان آلة موحدة المواصفات ويخلق

جملة من المشاكل النفسية والخلقية ، يسميه أربابها بالارهاب، و ما هو الا وجه من أوجه تسهيل امساكها بزمام الامور ، فيما يخص مصير الشعوب جمعاء ، هذا اذا لم يكن ما يسمونه الإرهاب هو حقاً فعل مقاومة من قبل هذه الشعوب مشروع ومحتضن من قبلها(٢٣) .

إن مناخ الديمقراطية يثير تناقضاً بين مسلمات تطبيقها في الغرب وبين تفعيلها عند العرب وهو احتمال يؤكد على مدى الترابط العقائدي عند العرب وبين توجهات الغرب ، وكيفية تحديد مسار التيارات الحزبية غير المشبعة من أداء السلطة السياسية وادارة الدولة ، ولأن الأمر يتطلب تحديد ممكنات تفعيل الادوار الديمقراطية التي تتمثل بما يأتي :-

١) وضع دستور ديمقراطي .

٢) احترام حقوق الإنسان .

٣) احترام حرية التعبير .

٤) اقرار التعددية السياسية على أسس غير مذهبية تعمل تحت مظلة القانون (٢٤).

وجدير بالاشارة عندما نتحدث عن "النخبة" فالمشكلة بالنسبة للنخبة ليس في مفهوم النخبة فنحن نستطيع ان نصل الى تحديد المفهوم العام لها ، لكن هل لدى النخبة القدرة على الوصول الى صناعة القرار ، لدينا الكثير من النخب وهم موجودون في المجتمع من دون هوية محددة ، وكل واحد منهم يعمل بمعزل عن الآخر . لذلك يمكن أن يكون هناك قائد رأي لكل طبقة اجتماعية، أي يتحرك النخبوي باتجاه افقي لتكون لهُ سطوة وحراك داخل طبقته، و لكن شرط أن تكون لديه شخصية كارزمية بحيث تصبح لهُ قاعدة اجتماعية داخل طبقته أو فئته ، واذا ضمنّا ذلك أعتقد بأننا نستطيع ان نؤثر على موضوع صناعة القرار ، حيث سيبرز هنا القائد الذي يكون هدفاً يمكن أن يدمج مع القادة الآخرين كلاً حسب طبقته ، ليتشكل بعدها مجتمع نخبوي فاعل ومؤثر على كل القاعدة الاجتماعية المختلفة بتصنيفاتها وبهذا تكون النخبة ذات تأثير واضح على عمليات صناعة القرار. وبهذا يمكننا أن نتحرك باتجاه عمودي للتأثير على كل الطبقات بالتنسيق المشترك ، بحيث يستطيع التحرك الافقي ان يربط مجموعته بالبناء الاجتماعي حينها يتمكن القائد النخبوي من تشخيص مشاكل طبقته، ويضع معالجات يستطيع ان يوصلها لصانع القرار بالتالي . وعليه فالتحرك العمودي على كل الطبقات يكون صعباً دون هذه الخريطة، وبهذا يمكن خلق نخبة مؤثرة وفاعلة تنقسم على مستويات متعددة وهي طبقة العشيرة والفنانيين والاكاديميين الخ(٢٥) .

وعليه ، إننا بحاجة الى خطة واعية وشاملة في تعزيز استقرار المجتمع والرؤية لكل ما هو جديد في تطوير الخطاب الديني المعتدل الذي يهدف الى تعزيز روح التضامن والتعايش بين أفراد المجتمع ، اذ ان جميع الدول المتحضرة ينصب اهتمامها وتحشد مواردها المادية باتجاه تحقيق استقراره الذي يعد سر تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك لاستقرار المجتمع من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على كافة جوانب الحياة للمجتمع ، وهذا لايمكن أن يتحقق إلا بخطاب ديني معتدل يهدف الى الوصول الى مرحلة من الاستقرار والأمن الدائم والشامل والمستمر، وهو ما نسميه بالمجتمع المستقر وهو نقيض المجتمع القلق الذي يعيشه العالم العربي في هذه المرحلة(٢٦).

المبحث الرابع

دور المؤسسات في بناء المشاركة المجتمعية

مهما اختلفت الأنظمة السياسية العربية في المشرق العربي وتعددت توجهاتها السياسية ، تبقى أزمة الشرعية إحدى ابرز سماتها وخصائصها ، حيث تواصل سعيها لتقديم نفسها كأنظمة سياسية مستقرة عبر استبدادها في صياغة شرعيتها الى مجموعة من المصادر . لذا يمكن القول اولاً إن الايديولوجية اصبحت تقريباً من مصادر بعض انظمة الحكم في العالم الثالث وفي المنطقة العربية خلال العقود الماضية ، فقد كانت الايديولوجية القومية مصدراً لشرعية العديد من الانظمة العربية ، وحتى التي لم تتبنَ هذه الايديولوجية كانت تعلن التزامها القضايا القومية حفاظاً على استقرارها . وثانياً واخذاً بعين الاعتبار أزمة تشكيل الدولة في المشرق العربي وما رافقها من اختلافات على جميع الاصعدة ، كانت نتيجة تدهور العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، فكانت علاقة اساسها عدم الثقة المتبادلة ، فالدولة العربية بسبب الوهن التأريخي المزمن الذي لازمها في صيرورة التكوين والميلاد كانت تشكو خللاً مزمناً في علاقتها بالقوى الوطنية المحلية ثم بالحوار العربي الأوسع وفي محاولة للتغلب على أزمة الشرعية هذه تلجأ الدول العربية الى الاسراف في استخدام العنف والمبالغة في استعراض القوة . فكل نظام عربي يعمل على احتكار السلطة والقوة وكل ذلك كثيراً ما يمارس باسم العنف الرسمي لكبح جماح القوى المناوئة لها(٢٧).

ومن المؤشرات على عدم النضوج السياسي الذي يؤثر على الانظمة السياسية في الدول العربية ان مؤسساتها ليست بالمستوى القادر على اتاحة امكانية مساهمة المواطنين في العملية السياسية ، فهذه المؤسسات من الضعف مايجعلها غير مؤهلة على تمرير مساهمة المواطنين ونقل آرائهم وتصوراتهم ومن ثم تحويلها الى قرارات

سياسية ، حيث توضع القرارات السياسية وتُتخذ بعيداً عن اي مساهمة. من جانب التمثيلية يُنسب الدور الهامشي للمؤسسات التمثيلية في العملية السياسية الى عاملين :

فمن الجانب الأول : يعود الى هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات ، فهي مجرد اشكال صورية هي هيكلية لتحسين وتجميل صورة هذه النظم والتستر على القوى المسيطرة فيها والمتنفذة عليها ليست بقادرة على تمثيل الشعب وتمكينهِ من المشاركة السياسية.

ومن الجانب الثاني : فشلها في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها ينعكس على دور البيروقراطية إذ يأتي التأثير على قدرتها على الادارة المسؤولة المحايدة فيجعلها تميل لأن تصبح متعددة الوظائف إذ تتولى بنفسها وظيفة بلورة وتجميع المصالح وعندئذٍ تتحول من جهاز خدمة الى جهاز حكم(٢٨).

ويجب آلا يغيب عن البال أن المعركة الاجتماعية من اجل التغيير في كل بلد هي معركة من اجل التحرر الوطني ، لأن النظم الرأسمالية في دول الأطراف نشأت في كنف التبعية للامبريالية التي انتجت او ساهمت في انتاج برجوازيات عجزت عن بناء بنى انتاج مادي متنوعة وقادرة على خلق فرص عمل للشباب . وبناء القوة الشعبية في كل بلد لا يتم عبر مواجهة البرجوازية التابعة في الداخل فقط ، بل تشمل ايضاً مواجهة البرجوازية الأم في دول المركز الرأسمالي ، وهو مايستوجب اندماج النضال الاجتماعي من اجل التغيير السياسي في البلد مع النضال من اجل التحرر الوطني ضد الامبريالية(٢٩) .

وعليه ، تنظم العلاقة بين الشعب على الأرض التي يسكنوها داخل حدود الدولة بواسطة النظام السياسي ، الذي يملك السلطة بهدف الوصول الى أقصى عائد من الامكانات والموارد المتاحة ويحدد الهيكل السياسي للدولة كيفية اتخاذ القرار وأسلوبه وقنواته ومستوياته، كما تهدف السياسة الداخلية التي تقيم امكانات النظام السياسي من خلال تقييم بعض العناصر يتمثل أهمها بأسلوب اتخاذ القرار ودور جماعات الضغط أولاً والتماسك السياسي ووحدة الشعب ثانياً . فضلاً عن مدى فاعلية الاجهزة الحكومية والمؤسسات الدستورية وقدرتها على مواجهة المشكلات ثالثاً . ومدى الاستمرارية والاستقرار والتبادل السلمي للسلطة رابعاً ، والحرية الفردية وحقوق الإنسان ومشاركة الجماهير في القرار السياسي خامساً ، علاوة على التنظيمات الحزبية وتعددها وأسلوب ادائها ومدى ولائها للدولة سادساً(٣٠).

وتجدر الاشارة الى أن إدارة الموارد البشرية هي المحرك لعدة عمليات ، بينما ادارة الموهبة تتطلب مشاركة كل المنظمة مع التركيز على الموهبة ، لذلك نجد اليوم هذا الاهتمام في العديد من المؤسسات التي تعتمد حصراً

على قدرتها في ادارة الموارد البشرية وتنميتها تنمية صحيحة وعلى درجة كبيرة من التدريبات والمهارة والكفاءة باستخدام أساسيات منهجية ودراسات تطبيقية في مختلف المجالات والانشطة الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية الخ. وتأتي تجارب دول اخرى كاليابان والمانيا وماليزيا وكوريا لتؤكد على تحقيق التميز بالانتاج بالعمل بشكل استراتيجي يؤدي الى زيادة اعداد الموهوبين من خلال برامج التدريب والتطوير والتعليم(٣١) .

وعليه ، فإن المؤسسات التعليمية والعسكرية والبيروقراطية ، فضلاً عن المؤسسات الوسطية كالاحزاب والنقابات في معظم البلدان ، قائمة على أساس الانتماء الى العصبية المهنية على المركز ، أكانت قبلية أم طائفية أم عرقية ، اذا تم تكييف تلك المؤسسات بما يتلائم مع توازنات المجتمع التقليدي ، لا ان تعمل بذاتها على إزالة تلك التوازنات ، وفرض معايير جديدة عامة مجردة من الانتماءات الثقافية ، ونتيجة لذلك فان مؤسسات الدولة ستمسي مجرد أدوات عاملة في خدمة تلك العصبية ودوامها لابناء مشروع الدولة – الامة وترسيخه ، فالدولة بذلك تعمل على عصبنة نفسها بنفسها من خلال قيام مؤسسات الدولة بتعميق حدة ازمة الاندماج ، مادامت تلك المؤسسات قائمة على أساس الانتماءات الثقافية(٣٢).

وفي الوقت الذي تعمل فيه أجهزة الدولة على صيانة الهوية الوطنية للافراد وصيانة الوعي الجماعي عبر وظيفة الدمج للافراد في ايديولوجيا الجماعة عبر التحييك الثقافي في تشكيل السرديات والهويات الثقافية ، من أجل إضفاء المشروعية للسلطة والفرد والحكم ، لكن بما ان هذه الهوية ليست وليدة الاختيار الشعبي وبعيدة عن الحكم الديمقراطي واعتماد الدولة على العصبية الطائفية أو القومية أو الطبقية ، فإن باقي الطبقات ترفض الاعتراف بها لكن منطق القوة يحول على المستوى السياسي فإنها تعتمد على اعداد افرادها على عدم الاعتراف، لذلك ما ان تجد فرصة حتى تخرج على السلطة وبالتالي يتحول تراثها الخاص مادة للعنف الكامن المستقبلي . اذ يظهر واضحا ارهاب الدولة وهيمنتها على مقدرات المجتمع ، حال هذا دون ظهور المجتمع المدني الذي يشكل المتنفس، ونتيجة هيمنة الدول التي عملت على تعبئة المجتمع بوصفه مجرد ملحق بها وتغيبها المؤسسات الدستورية عبر اعتمادها الخطاب الرعوي السلطاني ، وهذا عمّق الشعور بالغربة وشجع العنف(٣٣) .

وعليه ، مثل هذا الوضع ، يُبقي مجتمعات الدول النامية مجرد رعايا لاتشارك بشكل حقيقي في العملية السياسية ، ولاسيما في ظل ضعف التنظيمات السياسية الوسطية والنمط الابوي للحكم ، من مثل ممارسة السلطة من منطلق شخصنة الدولة لا المؤسساتية ، وذلك ما لايمكنّ عوام الناس من التنبؤ بماهية القرارات

المتخذة ، فيصير أساس موقفهم من النخبة السياسية هو اللامبالاة والسلبية في ظل انتهاج هذه النخبة سياسة (فرق تسد) في التعامل مع مختلف القوى السياسية وانتماءاتها الثقافية ، وكذلك تحكم اعتبارات الولاء الشخصي والاقتراب المكاني والزماني من الحكم لتكون قاعدة لممارسة التأثير السياسي(٣٤).

الخاتمة

مما تقدم نتوصل الى ما يأتي :-

١) إن سياسات بناء الدولة في المنطقة العربية بحاجة الى مراجعة وتصحيح للغايات وتكييف للاهداف ، اذ أن ما يجري في البلدان العربية يتحمل وزره بشكل أساس ، السياسات الخاطئة لبعض أنظمة الحكم العربية التي ابتعدت بالانسان العربي عن المشاركة السياسية الحقيقية في كثير من الدول العربية ، لذلك فان المراجعات النقدية التصحيحية ضرورية لضمان الولاء الوطني والحيلولة دون تشظي الهوية الوطنية إذ أن الأوان للتحول من سياسات الكتب للهويات الثقافية الى احتوائها في بعض الدول العربية ، إذ أن النظم الحاكمة والنخب السياسية تتحمل بالدرجة الأساس وبشكل كبير تبعات مايجري في المنطقة العربية ، بيد أن ذلك لايعني أن الجماعات الثقافية تمتلك الحق في التفلت من الولاء الوطني والتخلي عن الهوية الوطنية طالما انها تشترك مع الجماعات الثقافية الاخرى بالوطن والتأريخ والعيش المشترك .

٢) إن النهج الديمقراطي هو فضيلة بين رذيلتين هما التفريط بالديمقراطية (اي التفرد واعدام الحريات) وبين الافراط بالديمقراطية (اي الفوضى وانفلات الحريات) وعند هذا الفهم سيكون النهج الديمقراطي وسطاً ذهبياً شعبياً لا شعبوياً غوغائياً ولا نخبوياً ارستقراطياً سياسياً ، إنه وسط ذهبي ميسور لا فقير فقراً مدقعاً ولاغني غنى متوحشاً اقتصادياً ، وسط ذهبي متنور لامتخلف ولامتكابر ثقافياً ، وسط ذهبي لتنوع متوازن لا وسط متنوع متقاتل ولا وسط متنوع متطابق اجتماعياً.

٣) وعليه ، فإن الدولة قد تسعى عبر عمليات الاندماج بعينها الى محاكاة الجماعات التقليدية من حيث نوعية انسجامها الداخلي وتماسك اعضائها ، وطبيعة عضوية الفرد فيها ، بحيث يراد من خلال ذلك لمواطني الدولة ان يكونوا اجزاء من كيانها ومنصهرين منها على النحو الذي لايمكن الفصل بينها وبينهم ، فهم من ثم لا يمسون مجرد أفراد يعيشون في كنفها ، بل أن كل فرد منهم لن يجد لنفسه قيمة خارج دائرة عضوية الدولة . وهذا هو عملياً حال الفرد في المجتمعات التقليدية ، التي يبلغ فيها انصهار الفرد في الجماعة درجةً لن يبلغها يوماً.

٤) لذلك يعد الدور الفعال والايجابي لزعماء المكونات الاجتماعية من اهم ضمانات نجاح الديمقراطية التوافقية ، اذ يجب ان يتصف الزعماء بصفات معينة لقيادة دولة تتبنى المبدأ التوافقي في ديمقراطيتها وبدون ذلك لايمكن لهذه الدولة ان تسيّر العملية السياسية منها بشكل صحيح. وهذه الصفات هي :

أ) أن يشعر الزعماء بشيء من الالتزام بصوت وحدة البلد وبالممارسات الديمقراطية.

ب) أن يتحلوا بالاستعداد للانخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم بروح الاعتدال والحلول الوسط.

ج) أن يضمنوا ولاء اتباعهم ودعمهم لهم خلال اتصافهم بقدر من التسامح يفوق اتباعهم من جهة وقدرتهم على حمل الاتباع على مجاراتهم من جهة اخرى.

المصادر والمراجع:

[١] ابتسام حاتم علوان ، الاستبداد السياسي في الانظمة العربية وحدود الديمقراطية المفقودة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٥٣) ، تموز / آب / آيلول ، ٢٠١٨ ، ص ١٣٤.

[٢] عامر فياض وكاظم مهدي ، سؤال الدولة المدنية الحديثة في العراق المعاصر (البناء والعقبات) ، مجلة حوار الفكر المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد (٤٦) ، السنة (١٣) آذار ،٢٠١٩ ، ص ص ١١-١٢.

[٣] احمد سليم البرصان ، النظام العربي : التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية والعمل الجماعي ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد (١٣١) ، مايو ٢٠١٨ ، ص٤٥.

[٤] ابتسام حاتم علوان ، الاستبداد السياسي في الانظمة العربية...، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٤-١٣٥.

[٥] سليمان عبدالمنعم ، تحديات تواجد المشهد العربي ...، مجلة آراء الخليج ، العدد (١٣١) مايو ٢٠١٨ ، ص ص ٩ -١٠ .

[٦] ابتسام حاتم علوان ، الاستبداد السياسي ...، مصدر سبق ذكره / ص ١٣٥.

[٧] * الاختراع الوستفالي للدولة مقتبس من مفهموم توماس هوبز وخصوصاً في مجال احتكار القوة وفلسفة الحرب والسلام ، تلك الفلسفة التي ترى ان الدولة هي نتاج اداري وميثاق حر بين البشر ، فهي تجمع من خلال احتكارها حق استخدام القوة ، من خلاف اجهزة مترابطة في ارض محدودة ، فتدمجها في وحدة سياسية تمنح الاختصاص النهائي باتخاذ القرارات.

[٨] ياسر عبدالحسين ، شيخوخة الدولة الوستفالية، اخيار ام تحديث ، مجلة ابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات ، العدد (١٦) ، تشرين الثاني ٢٠١٧ ، ص ص ١٣ -١٤ .

[٩] ابتسام حاتم علوان ، الاستبداد السياسي ...، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٨ – ١٣٩.

[١٠] Andreas Wimmer, Nation Building ;Why Somp Countries Come Together While Others Fall Apart? Princeton University Press P.P.376

نقلاً عن محمد علي حسن ، مجلة اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للابحاث ، الامارات ، العدد (٢٨) ، ٢٠١٨ ، ص ٩٤.

[١١] علي عبود المحمداوي ، الديمقراطية التفاعلية : دراسة في النموذج البديل ، مجلة هوية ، مركز الجنوب للدراسات والتخطيط الاستراتيجي ، العدد (٣) ، ربيع ٢٠١٩ ، ص ص ٢٧-٢٨.

[١٢] حسنين توفيق ابراهيم ، الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي : تحديات راهنة وافاق مستقبلية ، كراسات استراتيجية ، العدد (٢٩٩) ، المجلد الثامن والعشرون ، ابريل ٢٠١٩ ، ص ص ٣٠ -٣١.

[١٣] علي فارس حميد وعلي احمد مرزوك ، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٦١) ، السنة (١٢) ، ٢٠٢٠ ، ص ٩٥

[١٤] جان نيدرمنين بيكرس ، العولمة والثقافة ... المزيج الكوني ، ترجمة خالد كسراوي ، مراجعة الشايب ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٥ ، ص ٢٣٨.

نقلاً عن:

محمد حدوي ، كتب وقراءات ، مجلة المستقبل العربي ،العدد (٤٩١) ، السنة (٤٢) ، كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠ ، ص ١٤٩.

[١٥] United National , Pathways For Peace Inclusive . Approaches to Preventing Violent Conflict , World Bank World Bank , 2018 , P 337.

عرض : بسمة سعد ، عروض كتب ، مجلة اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل ، العدد (٢٨) ، ٢٠١٨ ص ٩٥.

[١٦] علي عبود المحمداوي ، الديمقراطية التفاعلية ...، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ٣٠.

[١٧] ابتسام حاتم علوان ، الاستبداد السياسي ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ١٤٠.

[١٨] رقية سعيد ، منظومة الهوية وعلاقتها بالديمقراطية في الفكر السياسي ، مجلة قضايا سياسية ، العدد(٦٠) ،كانون الثاني / شباط / آذار / ٢٠٢٠ ، ص ١٣٨.

[١٩] عبدالسلام بغدادي ، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير ، دار الكتب العربية ، ط١، ٢٠١٢، ص ٣٩ .

[٢٠] عبدالواحد الزين ، ناصيف نصّار : نحو منطق مغاير للسلطة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٧٥) ، السنة (٤١) ، ايلول ٢٠١٨ ، ص ١١٤ و ص ١٢٠.

[٢١] د. رقية سعيد ، منظومة الهوية ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ١٣٩.

[٢٢] عبدالعزيز بن عثمان ، النظام العربي في مواجهة التحديات ، مجلة آراء حول الخليج ، المملكة العربية السعودية ،العدد (١٣١) مايو ٢٠١٨ ، ص ٥ .

[٢٣] ميشال يمين ، العولمة والارهاب الثقافي ، مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت العدد (١١٣) ، السنة (١٤) شتاء ٢٠٠٤ ، ص ٨٢.

[٢٤] رقية سعيد ، منظومة الهوية ...، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ١٤١

[٢٥] مجموعة باحثون ، دور النخبة في صناعة القرار وتغيير مدركات القادة ، مجلة الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد (٤٦) ، ٢٠١٩ ، ص ١١٠.

[٢٦] خمائل شاكر الجمالي ، الخطاب الديني المعتدل ودوره في استقرار المجتمع العراقي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، بغداد ، العدد (٨٢) ، المجلد (١٩) ، تموز ٢٠٢٠ ، ص ٣٣٧.

[٢٧] رفيق ايت تكنتا ، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي – قراءة في الادبيات النظرية –، من الانترنت :http;// ssrcaw.org.

[٢٨] جاسم محمد دايش ، عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية – دراسة تحليلية – ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٨٢) ، المجلد (١٩) ، تموز ٢٠٢٠ ، ص ٥٢٩.

[٢٩] عبادة كسر ، الحروب الاقتصادية الامبريالية في عصر العولمة حوار مع كمال حمدان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٩٣) ، السنة (٤٢) ، آذار / مارس ٢٠٢٠ ، ص ص ١٧ –١٨.

[٣٠] عقيل مهدي و احمد علوان وعلي مذخور ، الامن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة: دراسة في الابعاد و المقتربات ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٥٧) ، نيسان / آيار / حزيران ، ٢٠١٩ ، ص ٣٩٤.

[٣١] باسمة علوان حسين ، تنمية المواهب البشرية العراقية من اجل اقتصاد واعد ، دراسة في المنهج والتطبيق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٦٠) ،كانون الثاني / شباط / آذار ، ٢٠٢٠ ، ص ١٧١.

[٣٢] رعد عبد الجليل وحسام الدين ، نموذج الدولة – الامة التقليدي في مواجهة ازمتي الاندماج والهوية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٣٣) ، شتاء ٢٠١٢ ، ص ١٤٠ .

[٣٣] عامر عبد زيد ، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف ، بيت الحكمة ، العدد (٢٢) ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٠ .

[٣٤] رعد وحسام الدين ، نموذج الدولة ... ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ١٤٠